دور المنطقة الحرة في تطوير القطاعات الاستثمارية بمدينة نواذيبو الموريتانية

د. أبو المعالي الحسن ديدي
باحث في الجغرافيا الاقتصادية/ قسم الجغرافيا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية / جامعة نواكشوط – موريتانيا
Mealy7mealy@gmail.com

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى تحليل دور منطقة نواذيبو الحرة في تطوير القطاعات الاستثمارية الحيوية بمدينة نواذيبو، وذلك في سياق السعي إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز جاذبية الاستثمار وتنبع أهمية الدراسة من تزايد الاهتمام بهذه المنطقة كقطب اقتصادي واعد على المستويين الوطني والإقليمي. واعتمدت الدراسة مدخلاً تحليليًّا وصفيًّا، بالاستناد إلى معطيات ميدانية ووثائق رسمية، مع التركيز على ثلاثة قطاعات رئيسية هي: الموانئ، الصيد البحري، والسياحة. أظهرت النتائج أن المنطقة الحرة أسهمت بشكل ملحوظ في تحديث البنية التحتية للموانئ، خاصة من خلال تطوير ميناء خليج الراحة وتعزيز دور ميناء نواذيبو المستقل، إلى جانب مشاريع مستقبلية واعدة. كما ساهمت في تثمين قطاع الصيد البحري عبر إنشاء وحدات تحويلية وتحسين سلاسل التبريد والتصدير، مع اعتماد إجراءات لتنظيم الاستغلال وضمان الاستدامة. وفي المجال السياحي تمّ تنفيذ مشاريع تهيئة عززت جاذبية المدينة. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز الاستثمارات المستدامة، وتطوير البنية التحتية، وتحسين مناخ الأعمال، بما يضمن استمرارية هذه الديناميكية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: منطقة نواذيبو الحرة، الاستثمار، الموانئ، الصيد البحري، السياحة، التنمية الاقتصادية.

تاريخ الاستلام:
2026/04/05
تاريخ القبول:
2026/05/10
تاريخ النشر:
2026/07/01

OPEN ACCESS

حقوق النشر: © 2026 للمؤلف (للمؤلفين). والناشر مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية. هذه المقالة منشورة بنظام الوصول المفتوح، ويتم توزيعها وفق شروط وأحكام ترخيص المشاع الإبداعي الدولي:

CC BY-NC-SA 04

Vol. 6, Issue.2, July 2026, pp637-660
ISSN : 2789-4843 (Online) 3080-0463 (print)
المجلد 6 العدد 2 ، يوليو 2026م

Journal of Libya for Geographical Studies
مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية

The Role of the Free Zone in Developing Investment Sectors in the City of Nouadhibou, Mauritania

Abou El Mealy El Hassan Didi
Department of Geography / Faculty of Arts and Humanities
University of Nouakchott – Mauritania
Mealy7mealy@gmail.com

Abstract:

This article aims to analyze the role of the Nouadhibou Free Zone in the development of key investment sectors in the city of Nouadhibou within the context of efforts to diversify the national economy and enhance investment attractiveness. The importance of the study stems from the growing interest in this zone as a promising economic hub at both the national and regional levels. The study adopted a descriptive-analytical approach based on field data and official documents, with a focus on three main sectors: ports, fisheries, and tourism. The results showed that the Free Zone has contributed significantly to the modernization of port infrastructure, particularly through the development of the Bay of Rest Port (Port de la Baie du Repos) and the strengthening of the role of the Autonomous Port of Nouadhibou, in addition to several promising future projects. The study also found that the Free Zone has contributed to enhancing the fisheries sector through the establishment of processing units and the improvement of cold-chain and export systems, alongside the implementation of measures aimed at regulating resource exploitation and ensuring sustainability. In the tourism sector, several development projects have been implemented, contributing to the enhancement of the city's attractiveness. The study recommends strengthening sustainable investments, developing infrastructure, and improving the business environment in order to ensure the continuity of this economic dynamism.

Keywords: Nouadhibou Free Zone, Investment, Ports, Fisheries, Tourism, Economic Development.

Received: 05/04/2026

Accepted: 10/05/2026

Published: 01/07/2026

OPEN ACCESS

Copyright © 2026 by the author(s). Published by the Journal of Libya for Geographical Studies. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution International License:

CC BY-NC-SA 04

المقدمة:

تُعدّ القطاعات الاستثمارية بمختلف مكوناتها الدعامة الأساسية لأي ديناميكية اقتصادية فاعلة، إذ تشكّل الإطار الذي تتجسد من خلاله الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وتتحدد وفقه اتجاهات النمو والتنوع الاقتصادي، ويزداد هذا الدور أهمية في السياقات التي تسعى في الدول إلى تنويع اقتصاداتها وتقليص الاعتماد على الموارد التقليدية بخلق بيئات جاذبة للاستثمار وتطوير البنى التحتية والمؤسساتية الداعمة له، وفي هذا الإطار برزت منطقة نواذيبو الحرة كأحد أهم المشاريع التنموية في موريتانيا حيث تمثل رافعة استراتيجية لإعادة توجيه الاقتصاد نحو مزيد من الانفتاح والتنافسية.

وحظيت القطاعات الاستثمارية داخل المنطقة الحرة باهتمام خاص من قِبل سلطة إدارة المنطقة، التي عملت على تهيئتها وتطويرها باعتبارها من أولويات استراتيجيتها الرامية إلى استقطاب رؤوس الأموال وتعزيز مناخ الأعمال. ويأتي هذا التوجه في سياق رؤية تنموية شاملة تستهدف تثمين المؤهلات الاقتصادية التي تزخر بها نواذيبو، لا سيما موقعها الجغرافي المتميز على واجهة المحيط الأطلسي، وارتباطها بشبكة من الأنشطة الحيوية، في مقدمتها الصيد البحري والخدمات المينائية، إلى جانب ما تمتلكه من إمكانات واعدة في المجال السياحي.

وفي هذا السياق شهدت القطاعات الاستثمارية الحيوية بالمدينة تحولات ملحوظة نتيجة حزمة من المشاريع والإصلاحات التي استهدفت تحديث البنية التحتية، وتحسين الخدمات اللوجستية، وتعزيز تنافسية القطاعات الإنتاجية. فقد عرف قطاع الموانئ تطورًا مهمًا بإعادة تأهيل المنشآت القائمة وتوسيع قدراتها، بما يسهم في دعم المبادلات التجارية وتنشيط حركة النقل البحري. كما شهد قطاع الصيد البحري ديناميكية متجددة، تجلت في تطوير وحدات التحويل والتثمين وتحسين سلاسل التبريد والتصدير، مع العمل على ترسيخ مبادئ الاستدامة في استغلال الموارد البحرية. أمّا القطاع السياحي فاستفاد بدوره من برامج تهيئة وتطوير استهدفت تحسين جاذبية الفضاءات الحضرية والشاطئية، وتعزيز مكانة المدينة كوجهة سياحية ناشئة.

وانطلاقًا من ذلك تسعى الدراسة إلى إبراز أهم الإنجازات التي تحققت في إطار تطوير القطاعات الاستثمارية داخل المنطقة الحرة بتحليل طبيعة التدخلات التي تمّ تنفيذها، وتقييم

آثارها على الديناميكية الاقتصادية المحلية. كما تهدف إلى تسليط الضوء على دور المنطقة الحرة قطبًا استثماريًا قادرًا على الإسهام بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستويين الوطني والإقليمي، إضافةً إلى أهداف الدراسة.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من الإمكانات الاقتصادية الكبيرة التي تزخر بها منطقة نواذيبو الحرة، إلّا أنّ تحقيق الاستفادة المثلى من هذه الموارد يتطلب تهيئة القطاعات الحيوية وتطويرها بما يضمن جذب الاستثمارات المتنوعة وإنعاش النشاط الاقتصادي المحلي، وانطلاقًا من ذلك تبرز إشكالية الدراسة التي تتمحور حول تقييم الأثر التنموي والاستثماري لمنطقة نواذيبو الحرة بعد سنوات من إنشائها، وذلك من خلال السؤال المركزي الآتي: إلى أي مدى نجحت سلطة منطقة نواذيبو الحرة في تطوير القطاعات الاستثمارية الاستراتيجية (الموانئ، الصيد، السياحة)، وما هو انعكاس هذه الجهود على الديناميكية الاقتصادية للمدينة؟

وتتفرع من هذا السؤال المركزي التساؤلات الفرعية الآتية:

– كيف ساهمت عمليات التحديث والتوسّعة الإنشائية في الرفع من الكفاءة التشغيلية لموانئ المدينة وتعزيز قدرتها التنافسية؟

– ما هو دور المنطقة الحرة في التحول من التصدير الخام للموارد البحرية إلى تثمين قطاع الصيد عبر الصناعات التحويلية وسلاسل التبريد؟

– بأي قدر ساهمت مشاريع التهيئة الحضرية والشاطئية في إعادة تموضع مدينة نواذيبو كوجهة سياحية واستثمارية ناشئة؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: أدى تطوير البنية التحتية المينائية وتوسعة الأرصفة إلى زيادة ملحوظة في حجم المبادلات التجارية (صادرات وواردات) وجذب استثمارات جديدة مرتبطة بالخدمات اللوجستية.

الفرضية الثانية: ساهم إنشاء وحدات التثمين الصناعي وتطوير منشآت التبريد في رفع القيمة المضافة لقطاع الصيد البحري، مما عزز من مساهمته في الناتج المحلي وخلق فرص عمل مستدامة.

الفرضية الثالثة: ساعدت مشاريع تهيئة منطقة "كبانو" وتطوير المرافق الفندقية في تحسين الجاذبية السياحية للمدينة، مما أدى إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية بعيداً عن القطاعات التقليدية.

أهداف الدراسة:

– تحليل دور المنطقة الحرة في تطوير القطاعات الاستثمارية الحيوية بمدينة نواذيبو.

– تقييم نتائج التدخلات التنموية في القطاعات الاقتصادية الثلاثة الرئيسية: الموانئ، الصيد البحري، والسياحة.

– تقديم توصيات لتعزيز استدامة التنمية الاستثمارية في المدينة.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تقدم رؤية تحليلية واضحة لدور منطقة نواذيبو الحرة في دفع الاستثمار المحلي وتعزيز التنمية الاقتصادية للمدينة، فهي تسلط الضوء على كيفية استثمار المؤهلات الاقتصادية المتاحة وتحويلها إلى نتائج ملموسة في القطاعات الحيوية، كما توفر قاعدة معرفية تساعد الباحثين وصانعي القرار المحلي والمستثمرين على فهم ديناميكيات الاستثمار، بالإضافة إلى أنها تبرز مساهمة المنطقة الحرة في خلق فرص العمل وتنويع الأنشطة الاقتصادية ما يعزز من قدرة مدينة نواذيبو على المنافسة المحلية والإقليمية.

مناهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي: تمّ اعتماد هذا المنهج لدراسة طبيعة القطاعات الاستثمارية وتحليل الإنجازات والتحديات.

المنهج الوثائقي والميداني: لقد اعتمدنا هذا المنهج لمعالجة الوثائق الرسمية والبيانات الاقتصادية والملاحظات الميدانية حول الاستثمارات في الموانئ والصيد البحري والسياحة.

المنهج المقارن: استخدم لمقارنة مستوى القطاعات قبل وبعد تدخّل المنطقة الحرة في تهيئتها ودعمها، بهدف تقييم أثر هذه التدخلات على التنمية الاقتصادية للمدينة.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع المناطق الحرة ودورها في جذب الاستثمارات وتنشيط الاقتصاد المحلي، مع التركيز على تجارب عربية مختلفة وتحليل أبعادها الاقتصادية والجغرافية والتنظيمية.

فقد أشار **يحيى التقي (2021)** في دراسته الموسومة "مدينة نواذيبو والمنطقة الحرة (الواقع والآفاق)" إلى أنّ إنشاء منطقة نواذيبو الحرة شكّل تحولًا مهمًا في البنية الاقتصادية للمدينة، بإعادة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الحيوية، خاصة الموانئ والصيد البحري، مع إبراز التحديات المرتبطة بمدى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد المحلي.

كما أوضح **أبورميلة (2025)** في دراسته حول المنطقة الحرة بسرت بليبيا، والمنشورة في مجلة أبحاث الصادرة عن جامعة سرت أنّ إدارة المناطق الحرة تمثّل عنصرًا أساسيًا في جذب الاستثمارات الأجنبية بتحسين مناخ الأعمال وتقديم الحوافز الاستثمارية، مع التأكيد على أهمية الحوكمة في نجاح هذه المناطق في تحقيق أهدافها التنموية.

وفي سياق آخر **تناول نبيه (2007)** في بحثه المقدم ضمن المؤتمر السنوي الثاني عشر بجامعة عين شمس، موضوع مواقع الموانئ والمناطق الحرة من منظور جغرافي واقتصادي، مبينًا أنّ اختيار الموقع الجغرافي الملائم يُعدّ عاملًا حاسمًا في نجاح هذه المناطق، وأنّ التكامل بين الموانئ والمناطق الحرة يعزز من قدرتها التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي.

وتجمع هذه الدراسات على الأهمية الاستراتيجية للمناطق الحرة في دعم الاستثمار وتنشيط الاقتصاد، إلّا أنّها تختلف من حيث البيئات الجغرافية ومجالات التركيز. وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على تجربة منطقة نواذيبو الحرة بتحليل تكاملي للقطاعات الاستثمارية الرئيسية: الموانئ، الصيد البحري، والسياحة.

تحديد مجال الدراسة:

انحصرت الحدود المكانية لمجال الدراسة بحدود مدينة نواذيبو دون التطرق لظهيرها والمراكز التابعة لها، وهي تقع في أقصى الشمال الغربي من موريتانيا ويحدها من الشرق خليج "لفريي" ومن الجنوب المحيط الأطلسي، من الشمال والغرب الحدود الدولية مع المملكة المغربية، وأمّا فلكيًا فتقع المدينة بين دائرتي عرض '20°46 و'21°07 شمالًا وخطي طول '16°56 و'17°06 غربًا. (الخريطة: 1).

أمّا المجال الزماني فيغطي الفترة الممتدة من سنة 2013، وهي سنة إنشاء منطقة نواذيبو الحرة، إلى غاية الوقت الراهن، وذلك بهدف تتبع مسار الإنجازات والوقوف على أبرز التطورات التي شهدتها هذه المدة.

الخريطة (1): توطين مجال الدراسة

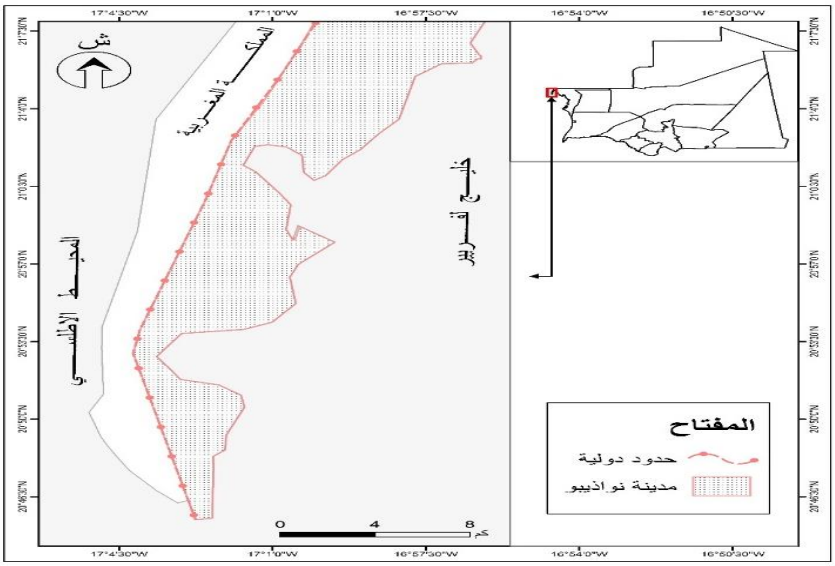

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات من الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي.

أولًا: الإنجازات في مجال موانئ المدينة: أعطت سلطة المنطقة الحرة اهتماما خاصا بالمنشآت المينائية بوصفها المرتكز الأساسي للاقتصاد البحري بالمدينة ولما تتمتع به من أهمية اقتصادية وأنشطة حيوية، ومن ذلك عملت سلطة المنطقة على تطوير موانئ المدينة وتوسيع بنيتها التحتية بتشييد الأرصفة وبناء ودعم مستودعات التخزين ومحطات التفريغ، وقد شملت إنجازاتها في هذا المجال ما يأتي:

1 . 1 . ميناء خليج الراحة (ميناء الصيد التقليدي): تحول هذا الميناء إلى مؤسسة حيوية وسوق شعبي واسع النطاق يتميز بتنوع الأنشطة المرتبطة بالصيد البحري التقليدي واستمراريتها على مدار أيام الأسبوع. ويؤدي النشاط اليومي داخله إلى توفير ما يقارب 30 ألف فرصة عمل يوميًا لليد العاملة بمدينة نواذيبو، والتي غالبًا ما تتوافد من مختلف مناطق البلاد. كما تمثّل الكميات اليومية من الأسماك المنتجة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد الصيد التقليدي محليًا ووطنيًا، نظرًا لتعدد استخداماتها من قِبل الشركات والمصانع العاملة في مجالات التوزيع والتسويق والمعالجة.

وأسهمت هذه الأهمية الاقتصادية في تعزيز مكانة ميناء الصيد التقليدي بنواذيبو، ليصبح أحد المكونات الأساسية للاقتصاد المحلي والوطني، وهو ما منحه درجة من

الاستقلالية الإدارية، حيث تتعامل معه السلطات المحلية باعتباره مؤسسة قائمة بذاتها تحت مسمى مؤسسة ميناء خليج الراحة. وتجسد ذلك في إنشاء ثلاث وحدات أمنية داخله، تتمثّل في فرقة تابعة للدرك، وفرقة للشرطة مكلفة بمكافحة الهجرة غير النظامية والمخدرات، وفرقة للجمارك لمحاربة التهريب، إضافة إلى خفر السواحل، بهدف تأمين الميناء وحماية العاملين فيه وتقديم الدعم عند الحاجة.

ونظرًا لأهمية هذه المؤسسة المينائية الحيوية أولت سلطة منطقة نواذيبو الحرة أهمية خاصة لها وسعت لتطويرها لتنعكس إيجابًا على تنمية اقتصاد المدينة وتطوير الاستثمار فيها، وعملت المنطقة الحرة على إنجازات عديدة بميناء الصيد التقليدي ومنشآته وبنيته التحتية في فترة 2014 . 2015، وتمثّل ذلك في فك العزلة عن الميناء عبر انشاء شبكة طرق جديدة من طرف المنطقة الحرة، لتسهيل حركة السيارات المتوجهة إليه، أو العاملة في مجال النقل من الميناء إلى المصانع المجاورة، إضافة إلى تدعيم المؤسسة المينائية الحيوية من الإنجازات الآتية:

- 4 أرصفة للتفريغ والشحن والتموين.
- 8 جسور للرسو.
- سوق للسمك ومصنع للثلج و18 مستودعا.
- ورشة للإصلاح الميكانيكي والبحري، ومجموعة كبيرة من معدات وأدوات التصليح.
- حوالي 206 مستودعًا لتخزين تجهيزات الصيد.
- قناة بميناء خليج الراحة يصل عرضها 50م.
- بناء حاجز للحماية بمنطقة شاطئ الميناء، مع بناء أرضية للبضائع.
- بناء محطة لصرف المياه المستعملة.
- مستودع وقود. (ولد زيدان، 2024)

ومثّلت تلك النقاط تدعيمات المنطقة الحرة لميناء الصيد التقليدي إبان نشأتها سنة 2013، حيث استهلت نشاطها مباشرة بدعم ميناء خليج الراحة بجملة من الإنجازات التي اكتملت مع مطلع سنة 2015، وبعد ذلك لم تكن هناك إنجازات تذكر للمنطقة الحرة في ميناء خليج الراحة، سوى مساهمات بسيطة خاصة في مشروع توسعة الميناء وتطوير بنيته التحتية، حيث تمّ بتاريخ ديسمبر 2023 تدشين مشروع عصرنة وتوسعة ميناء خليج الراحة بتمويل من التعاون الألماني "KFW" بحوالي 15 مليون أورو وبمساهمة من مؤسسة ميناء

خليج الراحة ب 5 مليون أورو، وبدأت الملامح المشروع في 2016، وتعطل 8 سنوات مع المديرين المتعاقبين على الميناء دون أنْ يرى النور قبل أنْ يتم برمجته في نهاية 2023 وتبدأ الأشغال فيه مايو 2024، وتولت شركة "DID" تنفيذ المشروع.

وتتكون توسعة الميناء من أربعة مرافئ لرسو الزوارق ورصيف لرسو سفن الصيد الشاطئ، إضافة إلى استصلاح السدود وتجريف معابر النفاذ إلى الأرصفة، ويهدف المشروع لسد العجز الحاصل في منشآت رسو وتفريغ الزوارق وسفن الصيد الشاطئي حيث إنّ المنشأة الحالية تتسع ل 700 زورق فقط، في حين يبلغ عدد الزوارق المسجلة 3500 زورق (تقرير مؤسسة ميناء خليج الراحة، 2023، ص14)، وإضافة لذلك تضمن هذا المشروع تنفيذ خطة شاملة لمعالجة النفايات والتغلب على مشكل مخلفات السمك لضمان تحسين المنتوج السمكي والحرص على نظافته وجودته، خاصة في ظل التوجه لتشييد سوق السمك بمعايير دولية بالميناء، وبعد اكتمال المشروع سينعكس إيجابًا على نشاط على الصيد التقليدي وعلى مجال الاستثمار فيه، حيث ستنعكس هذه التوسعة على تطوير مؤسسة ميناء خليج الراحة وتعمل على زيادة الاستثمار في مجال الصيد التقليدي وتخلق المزيد من فرص العمل بمؤسسة الميناء، وهذا ما يتناسق مع أهداف المنطقة الحرة الرامية إلى خلق مؤسسات مينائية حيوية وذات تنوع استثماري وخدمي. و(الصورة: 1) تبيّن رسو الزوارق بميناء خليج الراحة في مدينة نواذيبو، بينما تبيّن (الصورة: 2) محيط ميناء خليج الراحة ومنشآته الحيوية.

الصورة (1): رسو الزوارق بميناء خليج الراحة بنواذيبو.

المصدر: تقرير مؤسسة ميناء خليج الراحة، سنة 2023.

الصورة (2): محيط ميناء خليج الراحة ومنشآته الحيوية.

المصدر: تقرير مؤسسة ميناء خليج الراحة، سنة 2023.

1 . 2 . ميناء نواذيبو المستقل:

يُعدّ هذا الميناء مرتكز التجارة البحرية بالمدينة فهو بوابة تصدير واستيراد جميع المنتجات التجارية المختلفة خاصة المتعلق منها بالصيد الصناعي ومكوناته إضافة إلى الأنشطة التجارية الرئيسية، ونالت هذه المؤسسة المينائية نصيبها من دعم منطقة نواذيبو الحرة من توسيع مجالها وتدعيم بنيتها التحتية، وقد تمثلت تلك الإنجازات فيما يأتي:

- رصيف عام للميناء بطول 600م وبعمق يتراوح ما بين 4,5 . 6م.
- رصيف الحاويات يبلغ طوله 120م وسعته 2 طن / م2 وبعمق يتراوح ما بين 5 . 7م.
- تجهيز الميناء برافعات محركة ذات حمولة تتراوح ما بين 60 . 80 طن.
- توسيع الرصيف ليبلغ طوله 600م وعمقه 8م، إضافة إلى الأرضية المدعمة حول الرصيف والتي تقدر ب 12 هكتار وتصل سعتها إلى 2 طن / م2؛ (مولود، 2024).

وبدأت تلك الإنجازات بميناء نواذيبو المستقل مع نهاية سنة 2014، وتمثّلت أساسًا في توسعة الميناء التي كانت أحد المطالب الملحة للميناء خاصة مع زيادة كميات البضائع والمنتجات ونشاط الحركة التجارية بالميناء، مما ألح على سلطة المنطقة الحرة في تسريع إنجاز توسعة الميناء حيث تمت زيادة رصيف الميناء بطول 600م منها رصيف للبواخر الكبيرة

بطول 300م، ليصبح قابلًا لاستقبال ما بين 60 . 70 باخرة شهريًا، واستصلاح مساحة 121,000م2 من الأراضي البحرية وتجهيزها بمتطلبات الشحن والتفريغ، إضافة إلى بناء محطتين من نوع "رورو" بعرض يصل لـ 41 م وطول 140م لكل منهما مع قدرة استيعابية للسفن التي يزيد طولها على 100م، كما تشمل هذه التوسعة تجريف شاطئ الرسو ومنطقة مناورة السفن حتى عمق 8م، وبلغت تكلفة توسيع الميناء ما يزيد على 18 مليون أورو قرضًا من أسبانيا مع هبة مالية بلغت 1,5 مليون أورو، (دور المنطقة الحرة في تطوير ميناء نواذيبو المستقل، 2022) و(الصورة: 3) تبيّن ميناء نواذيبو المستقل.

ويضاف لذلك مشروع تشييد رصيف جديد للبحرية الوطنية (خفر السواحل) الذي سيمكن السفن الموجهة لرقابة الشواطئ من الرسو في فضاء خاص بها، وسيمكن هذا الرصيف (البالغ طوله 481م) من استقبال أربع بواخر من الحجم الكبير وثمانية زوارق في آن واحد، وبلغت تكلفة هذا المشروع 3 مليار أوقية قديمة.

الصورة (3): ميناء نواذيبو المستقل.

المصدر: تقرير المنطقة الحرة، سنة 2017.

أمّا في مجال التجارة البحرية عبر ميناء نواذيبو المستقل فإنّ كمية الصادرات والواردات ازدادت في الفترة الأخيرة؛ نظرًا لتنوع الأنشطة بالمنطقة الحرة وتسهيل استيراد المواد المختلفة من التسهيلات التي توفرها سلطة المنطقة الحرة بالمدينة للقطاعات الاستثمارية والمؤسسات الاقتصادية المتنوعة، وهذا ما يضمن ارتفاع القيمة المالية العائدة من الصادرات

والواردات بالمدينة حيث بلغت كمية الصادرات التجارية عبر ميناء نواذيبو المستقل (577,538,600,4 كلغ) سنة 2021، وازدادت الكمية سنة 2022 لتصل إلى (602,362,318,4 كلغ) محققة عائدات مالية كبيرة بلغت سنة 2021 ما يصل إلى (27,049,636,956,8 أوقية قديمة) لتزداد هذه القيمة المالية حسب زيادة جم الصادرات لتصل إلى (32,951,647,251,4 أوقية قديمة) سنة 2022، وأمّا الواردات التجارية فهي الأكبر من حيث الكمية والعائد المالي؛ نظرًا للتسهيلات الكبيرة إلى تقدمها المنطقة الحرة للمؤسسات الاستثمارية مما يرفع من كمية المواد التجارية المستوردة وتنوعها، وهذه الواردات تتم عبر ميناء نواذيبو المستقل ومنطقة نواذيبو الحرة، حيث بلغت كمية الواردات بميناء نواذيبو المستقل (1,254,587,272,6 كلغ) سنة 2022 بقيمة مالية تصل إلى (53,264,899,479,2 أوقية قديمة)، في حين تصل كمية الواردات بالمنطقة الحرة إلى (160,455,892,9 كلغ) سنة 2021، لتزداد هذه الكمية حتى تصل (175,734,986,5 كلغ) سنة 2022 مما يعكس الزيادة المستمرة في حجم وقيمة الواردات التجارية بمدينة نواذيبو عبر المنطقة الحرة وبعائدات مالية متزايدة تبعا للمواد التجارية المستوردة وقيمتها المالية التي بلغت سنة 2021 (3,204,885,582,5 أوقية قديمة) لترتفع بعد ذلك حتى وصلت إلى (3,286,514,205,9 أوقية قديمة) سنة 2022، كما يبيّن (الجدول: 1).

الجدول (1): كمية الصادرات والواردات وقيمتها المالية بنواذيبو خلال سنتي 2021 و2022

الصادرات	الكمية (بالكلغ)		القيمة المالية (الأوقية القديمة)	
السنوات	2021	2022	2021	2022
ميناء نواذيبو المستقل	577,538,600,4	602,362,318,4	27,049,636,956,8	32,951,647,251,4
الواردات	**الكمية (بالكلغ)**		**القيمة المالية (الأوقية القديمة)**	
السنوات	2021	2022	2021	2022
ميناء نواذيبو المستقل	1,216,286,900,7	1,254,587,272,6	32,004,378,202,5	53,264,899,479,2
منطقة نواذيبو الحرة	160,455,892,9	175,734,986,5	3,204,885,582,5	3,286,514,205,9

المصدر: النشرة السنوية للتجارة الخارجية لموريتانيا، الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي، 2022 ص: 36.

1 . 3 . مشروع ميناء المياه العميقة: خططت سلطة المنطقة الحرة في السنوات الأخيرة لدعم الميناء التجاري في نواذيبو والرفع من حجم وسعة الحركة البحرية على مستوى المدينة، وكانت فكرة مشروع المياه العميقة تلوح في الأفق وتسعى المنطقة الحرة لتطبيقها رغم تكاليفها

وصعوبة تنفيذها، فمشروع المياه العميقة يُعدّ مشروعًا مهمًا؛ نظرًا لأهميته وانعكاسه في حال تنفيذه على اقتصاد المدينة وتنميتها فهو ميناء تجاري بحري كبير وعميق يستقبل السفن العملاقة ذات الحمولة الكبيرة، مما يضمن حركة تجارية بحرية نشطة طيلة السنة، وهذا ما ركزت عليه المنطقة الحرة أثناء التفكير في إنشاء هذا الميناء الاستراتيجي، وشرعت سلطة المنطقة الحرة في المشروع في أكتوبر 2021 سلسلة اجتماعات بين سلطة المنطقة الحرة والمستثمرين الموريتانيين الممولين بخصوص مشروع بناء ميناء للمياه العميقة في مدينة نواذيبو في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتضمن القطاع الخاص مجموعات استثمارية متخصصة في بناء وتمويل المشاريع الكبرى، وأخرى تعمل في مجال اللوجستيك وتسيير الموانئ، ومجموعة ثالثة متخصصة في تمويل وبناء الموانئ ومشاريع البنية التحتية، إضافة لذلك نظمت سلطة المنقطة الحرة اجتماعا في باريس مع ممثلي شركات فرنسية وبلجيكية وبرازيلية متخصصة في مجال بناء وتسيير وتشغيل الموانئ، وبعد ثلاث سنوات من طرح فكرة المشروع، فتحت سلطة المنطقة الحرة باب مناقصة بناء الميناء أمام الشركات العالمية المختصة، ففي يناير 2024 أعلنت سلطة المنطقة الحرة الشروع في خطوات إعداد أساسيات المشروع لتنفيذه في غضون سنة أو سنة ونصف، وستشرف على مراحل إنجازه لجنة تابعة لسلطة المنطقة وممثلين عن القطاعين العام والخاص، وسيتم تشييد الميناء العميق على الشاطئ بين منشآت شركة اسنيم وميناء نواذيبو المستقل ليشكّل ميناءً تجاريًا أكثر توسعًا وعمقًا من ميناء نواذيبو المستقل، حيث يتكون الميناء من محطتين رئيسيتين طول كل منهما 300م وبعمق يصل إلى 13م تحت الماء، وتقدر تكلفة المشروع ب 320 مليون دولار أمريكي (سيدي عثمان، 2023).

ويُشكّل ميناء المياه العميقة مشروعًا استراتيجيًا ضخمًا سيضمن نقلة نوعية لاقتصاد المدينة واقتصاد البلاد بشكل عام، وجعله منافسًا قويًا على مستوى البلدان التي تمتلك موانئ مشابهة، فمن المتوقع أنْ يتميز ميناء المياه العميقة بنواذيبو بكثرة النشاط المينائي، فحسب التقديرات سيصل نشاطه السنوي إلى 1,4 مليون طن من حركة المواد التجارية البحرية (في حدود 125 ألف حاوية) في سنة نشاطه الأولى، فالميناء سيصبح قادرًا على استقبال السفن الكبيرة ذات الغاطس الأقصى والبالغ عمقه ما بين 12 . 13م تحت الماء، وتتميز هذه السفن العملاقة بالحمولة الكبيرة (تصل حمولتها لآلاف الحاويات) وتستقبلها الموانئ العميقة

فقط لقدرتها على تفريغ حمولتها الكبيرة داخل المياه ونقلها للمخازن.

وسيضمن ميناء المياه العميقة المتوقع اكتماله في سنة 2027 جلب قيمة اقتصادية إضافية للمدينة وزيادة الفرص التنموية والاستثمارية، وذلك ما يُعدّ هدفًا أساسيًا للمنطقة الحرة لخلق منطقة اقتصادية بنواذيبو بتوفير مناخ استثماري وحيوي بالمدينة.

ثانيًا: الإنجازات في مجال الصيد البحري:

يُشكّل الصيد قطاعًا حيويًا بالنسبة للاقتصاد الموريتاني بفضل مداخيله من العملة الصعبة، والتي تمثّل نسبة 50% من مداخيل التصدير، ووعيًا بالأهمية الكبرى للصيد، بادرت سلطة منطقة نواذيبو الحرة إلى وضع استراتيجية شاملة لتنمية هذا القطاع سنة 2013 بهدف الوصول إلى إنتاج 1.200.000 طن من الأسماك السطحية الصغيرة في أفق 2030 إضافة إلى تشييد البنى التحتية الأساسية لضمان تحقيقَ هذا الهدف، ولذلك عملت سلطة المنطقة الحرة على استصلاح الموانئ ومخازن ومستودعات الصيد في الأجل القريب والمتوسط، والبعيد:

– **في الأجل القريب جدًا:** تمكن توسعة ميناء نواذيبو المستقل من منح نشاط الصيد المزيد من الحيوية، وفي الأجل القريب في فترة (2013 . 2018) تمّ بناء 250م من الرصيف في الناحية الشمالية لميناء نواذيبو المستقل، وتمكن هذه التوسعة من استقبال الكميات المصطادة التي تشهد زيادة مستمرة، وتتم هذه العملية بالتزامن مع إنشاء المنطقة الصناعية التي تبلغ مساحتها 10 هكتار بشمال ميناء نواذيبو المستقل وهي مخصصة للمنتوجات البحرية.

– **في الأجل المتوسط:** يتضمن هذ الأجل استصلاح الجبهة البحرية الواقعة بين المنطقة الصناعية وميناء الصيد التقليدي، للحصول على منطقة مهيأة ومعدة لتفريغ منتوجات الصيد البحري.

– **في الأجل البعيد:** تأتي هذه المرحلة بعد إنشاء وتشغيل ميناء المياه العميقة في أفق 2030 لتثمر عن برمجة وتخصيص التوسعة الواقعة جنوب ميناء نواذيبو المستقل لأنشطة الصيد بعد بناء وتشغيل الميناء الجديد الواقع في المياه العميقة وتحويل جميع الحركة التجارية إليه.

وموازاة للاستصلاحات المينائية عملت سلطة منطقة نواذيبو على تطوير قدرات تخزين السمك بواسطة الحاويات المبردة التي تتراوح سعتها ما بين 30000 طن إلى 80000 طن يوميا (تقرير منطقة نواذيبو الحرة السنوي، 2018، ص19)، إضافة إلى إنشاء صناعة سمكية تحويلية، ومنشأة خاصة بتبريد وتصدير السمك.

2 . 1. إنشاء صناعة سمكية تحويلية بميناء المدينة: تمّ إنشاء هذه الصناعة على ثلاث مراحل رئيسية، تمثّلت المرحلة الأولى سنة 2014، في تقييم وضعية الصناعات القائمة، ثم إعداد مخطط لتحديثها وتشجيع المستثمرين، وذلك بهدف تحديد الفضاءات التي تمت حيازتها بشكل غير مستغل بالشكل الأمثل، والتي يمكن استعادتها من أصحابها لتنمية مشاريع جديدة، وأما المرحلة الثانية فتنوي سلطة المنطقة الحرة خلالها إنشاء منطقة اقتصادية عصرية مستصلحة تسمح بوجود بعض القطع الأرضية على جنبات الرصيف. إن مجموع الاستصلاحات المنجزة مكّن من الحصول على عدد كافٍ من مصانع تحويل السمك وتركيبها من أجل تحقيق رقم مليون طن مفرغة في أفق 2030، في حين تضمنت المرحلة الثالثة إنشاء (قطب منافسة بحرية عصرية) يتمثّل في مصانع عصرية ومدعمة بالتكنولوجيا الحديثة، ومزود بوسائل البحث والتكوين، وذلك ما سيضمن تحويل مدينة نواذيبو لمنطقة صيد بامتياز من خلال خلق مركز بحري سيمكن المدينة من تحسين صورتها في مجال الثروة البحرية وتلميعها كوجهة سياحية، عن طريق إنشاء متحف ضخم مخصص للصيد والبحر.

2 . 2. منشأة خاصة بتبريد وتصدير السمك: كانت فكرة مشروع هذه المنشأة الاقتصادية المهمة تحظى باهتمام كبير من طرف المنقطة الحرة لما ستوفره من إضافة نوعية في مجال تبريد السمك وتصديره، وتمّ إعلان إنشائها بتاريخ 2022/06/27 من طرف سلطة المنطقة الحرة وبتمويل من البنك الدولي، وهي محطة خاصة بتبريد وتخزين الأسماك الطازجة وتصديرها للخارج عن طريق مطار نواذيبو الدولي، وهي بذلك تُشكّل إضافة كبيرة في مجال الشحن السريع والمحافظة على جودة المنتوج وذلك بفضل اختيار المكان الاستراتيجي لها مما يساعد في شحنها بشكل جيد وفق النظم المعمول بها دوليا، ويتكون المركب العام للمنشأة من:

- صالة كبيرة تصل مساحتها ل 600 م^2.
- غرفة تبريد بمساحة 245 م^2 مجهزة بأجهزة التبريد عالية الجودة.
- قاعة للعمل بمساحة 240 م^2.
- مختبر للمعاينة والتحليل.
- منطقة استقبال خارجية مجهزة بميزان رصيف كهربائي هيدروليكي مناسب لتفريغ منصات الطائرات وحاويات الطائرات من الشاحنات أو المقطورات.
- مباني إدارة المنشأة بمساحة 200 م^2.

– ملحقات تقنية، مرافق خارجية ومساحات خضراء ومواقف سيارات.

وأمّا المعدات اللازمة لعمل المنشأة، فتَمّ توفيرها، ومن أهم تلك المعدات ما يأتي:

– ماسح ضوئي للشحن مزود بأجهزة استشعار وموازين وشاشة.

– خمس رافعات يدوية، بصل وزن الناقلة الواحدة 1000 كلغ.

– ثلاث رافعات كهربائية، يصل وزن الرافعة الواحدة 1000 كلغ.

– نظام رفوف لعدد 120 ناقلة ورافعة.

– مولد كهربائي ومحطة معالجة ومحول؛ (الموقع الإلكتروني لمنطقة نواذيبو الحرة، 2023).

وبالإضافة لذلك عملت سلطة المنطقة الحرة على دمج الشركات والمؤسسات النشطة بمجال الصيد البحري في الاسهام لتطوير ودعم قطاع الصيد البحري، ففي سبتمبر سنة 2018 وقعت سلطة المنطقة الحرة مذكرة تفاهم مع شركة "ميرسك" الدانماركية المتخصصة في النقل البحري واللوجستيك مقابل أنْ تستثمر الشركة 30 مليون دولار لحل أبرز مشاكل الصيد بالمدينة من خلال مشروع بناء وتجهيز مخازن تبريد ذات حجم كبير على منصة ميناء نواذيبو المستقل، مما يساهم في توفير خدمات التفريغ والتبريد للسمك السطحي بطاقة استيعابية كبيرة، إضافة إلى تعليق الأرصفة والقنال البحري لتمكين السفن التي تمارس صيد السمك السطحي من الرسو على منصة الميناء، ويُعدّ هذا المشروع حلقة أساسية من حلقات التنمية الشاملة لمدينة نواذيبو في إطار البرنامج التنموي لمنطقة نواذيبو الحرة عمومًا وخاصة في مجال البنى التحتية للصيد البحري.

2 . 3. تنظيم وتطوير الثروة السمكية: يُشكّل قطاع الصيد أحد أهم القطاعات الاقتصادية للبلاد؛ نظرًا لمساهمته المادية والتنموية، حيث يمثّل نسبة ما بين 4 إلى 6% من الناتج الداخلي الإجمالي، و16% من إيرادات الميزانية و16% من صادرات البلاد، إضافة لتوفيره ما يقارب 40 ألف فرصة عمل (تقرير منطقة نواذيبو الحرة السنوي، 2017، ص11)، وتستفيد منطقة نواذيبو الحرة من الانفتاح باتجاه منطقة اقتصادية خالصة تُعدّ من أغنى مصائد العالم حيث يقدر مخزونها الحالي ب 15 مليار طن من الأسماك سنويًا ويتكون المخزون القابل للاصطياد المسموح به أساسًا من السمك السطحي (حوالي 90% من مجموع الكميات المصطادة) من الرأسيات والقشريات، وتبرز تلك المعطيات أهمية فرص الاستثمار والطابع الاستراتيجي لقطاع الصيد، والتأثير على الاقتصاد الوطني نظرًا للدور الأساسي الذي

توليه السياسات التنموية لمنطقة نواذيبو الحرة بدعم وتحسين البنى الأساسية وتطوير المؤسسات العمومية العاملة بمجال الصيد البحري، و(الجدول: 2) يبيّن الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات العمومية في خدمة قطاع الصيد البحري بالمدينة.

الجدول (2): دور المؤسسات العمومية بقطاع الصيد البحري بمدينة نواذيبو.

المؤسسة العمومية	الدور الرئيسي
ميناء نواذيبو المستقل	الصيد الصناعي
مؤسسة خليج الراحة	الصيد التقليدي والشاطئي
الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك	تصدير المنتجات السمكية المجمدة
المكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزراعة الأسماك	معايير الجودة والصحة
خفر السواحل الموريتانيا	مراقبة المياه البحرية وحمايتها
المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد	تسيير الثروة السمكية
الأكاديمية البحرية في نواذيبو	التكوين والتأهيل في مجال الصيد

المصدر: يحيى التقي (2021)، مدينة نواذيبو والمنطقة الحرة (الواقع والآفاق)، بحث لاستكمال متطلبات الماستر في الجغرافيا، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص104.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ كل هذه المؤسسات العمومية تعمل بالتنسيق والتشاور مع سلطة المنطقة الحرة في الرفع من مستوى قطاع الصيد البحري، باستثناء ميناء نواذيبو المستقل ومؤسسة ميناء خليج الراحة اللذيْن يخضعان لسلطة المنطقة الحرة وفق الصلاحيات القانونية، وتشرف سلطة المنطقة على المنشآت المينائية التي تتمتع بأهمية اقتصادية كبيرة على مستوى المدينة، حيث تستحوذ الأخيرة على مجمل أنشطة السفن الصناعية والشاطئية و50% من أنشطة المراكب التقليدية و75% من نشاط الأخطبوط و70% من الصناعات على اليابسة، ويتواجد معظم مصانع معالجة منتجات الصيد (السمك الطازج) في نواذيبو حيث توجد حوالي 50 وحدة مختلفة للتخزين والتجميد ووحدات أخرى للمنتجات الطازجة، وأخرى لمعالجة أسماك السطح، إضافة ل 17 وحدة صناعية نشطة في مجال إنتاج دقيق وزيت السمك، وذلك ما يؤكد أنّ قطاع الصيد البحري قطاع اقتصادي أساسي بالمدينة ومحرك الاستثماري الرئيسي بها، مما جعل سلطة المنطقة الحرة بالتنسيق مع الوزارة تركز على الأهداف الرئيسية لتطوير الصيد البحري بالمدينة وإنجاز ما تمّ رسمه من أهداف في هذا المجال، تمثّلت في

تسيير الثروة السمكية بشكل مستدام ودعم قطاع الصيد البحري وتنمية اندماج قطاع الصيد في الاقتصاد الوطني عبر انتقاء فروع الإنتاج والتثمين حسب الموارد المتاحة والأسواق وأهمية خلق القيمة المضافة الاقتصادية والاجتماعية، وتواجه تلك الأهداف مجموعة معوقات وتحديات عديدة تنعكس على القطاع بشكل عام ويتمثّل ذلك في نواقص تتعلق ب (تموقع المنتجات والأسواق، خلق القيمة المضافة للثروة السمكية محليا، دمج سلسلة القيم من أجل إعطاء دفع للقطاع على المستوى الوطني، التكنولوجيا الحديثة؛ قدرات الموانئ والمراسي، تكوين اليد العاملة من أجل نمو وعصرنة الإنتاج، الخبرة في مجال التصدير والمطابقة مع المواصفات الدولية، الحوار بين القطاعين العام والخاص، الاستثمارات الخصوصية الهيكلية) (التقي، 2021، ص107).

وركزت سلطة منطقة نواذيبو الحرة في مشاريعها ذات الأولوية على تطوير قطب تنافسي في مجال الصيد البحري بالمدينة بهدف تثمين الثروة السمكية محليًا ويدخل التطوير التنافسي بمجال الثروة السمكية ضمن الاستراتيجية الجديدة لتطوير قطاع الصيد في نواذيبو مع التركيز على فروع الإنتاج الواعدة مع مراعاة المحورين الآتيين:

– تطبيق الاستدامة في استغلال ثروات الصيد البحري بما يخدم الأجيال الحالية والقادمة ويتماشى مع البرنامج الحكومي الذي يحظى بدعم مشروع (PEAO) التابع للبنك الدولي.

– تثمين وزيادة القيمة المضافة للمنتجات التي تفرغ في الموانئ في كل ما يتصل بسلسلة الإنتاج انطلاقًا من التفريغ وحتى التسويق لقدرته على التنافس وضمان المردودية عن طريق الاستفادة من التمويلات الخصوصية وقروض الهيئات المانحة مثل البنك الدولي (في إطار تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير) عبر توفير العوائد العمومية الضرورية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ثالثًا: الإنجازات في مجال السياحة:

تحظى نواذيبو بمؤهلات سياحية كبيرة تضفي قيمة اقتصادية جديدة على المدينة، وشملت البرامج التطويرية للمنطقة الحرة هذه المقومات السياحية، وعملت على تهيئتها وتطويرها لترفع من القيمة الاقتصادية للمدينة.

3 . 1 . تهيئة وتخطيط منطقة كبانو: تُعدّ منطقة كبانو منطقة سياحية بامتياز، تتميز بمناظرها الخلابة وتتوفر على منتجعات سياحية عديدة والمناطق السياحية الساحرة والشواطئ الخلابة

كما تتميز بمقدرات ومؤهلات سياحية كبيرة، وتبلغ مساحتها 145 هكتار، وهي بذلك تشكل موقعا يمكن المراهنة عليه وتنميته سياحيًا ورغم سياسات الإسكان التي تمّ اعتمادها في المدينة لا تزال هناك عمليات حيازة غير رسمية أو عشوائية في هذه المنطقة الفريدة التي لاتزال توجد فيها مساكن مهجورة وغير مستغلة وهشة، ويتعلق الأمر بعائق كبير أمام التحكم في العقارات وهو أمر من شأنه أنْ يؤثر على الثقة التي يجب أنْ تكون قائمة مع المستثمرين كما أنّ هذا العائق يؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع، وفي إطار مخططها الرئيسي العملي شرعت سلطة منطقة نواذيبو الحرة في استصلاح قطب سياحي في نواذيبو وبالتحديد في منطقة كبانو، وفي سبيل ذلك تمّ خلال سنة 2015 تنفيذ ورشتين كبيرتين من أجل فك العزلة عن المنطقة وتنفيذ خطة تهيئة المنطقة واستصلاحها، وكشف سحرها لتتم إعادة تأهيلها ومدها بالبنى التحتية ونظام إنارة وزودتها بكورنيش وطريق التفافي لفك العزلة عن هذه المنتجعات وربطها بمدخل المدينة والأحياء القريبة منها، وهذه التحسينات والإصلاحات رفعت مستوى الإقبال على هذه المنتجعات السياحية.

ولم تكتمل عملية تهيئة وتخطيط منطقة كبانو بشكل كامل، فقد واجهت سلطة المنطقة الحرة تحديدات في هذا المجال متعلقة بأصحاب المساكن العشوائية المتناثرة في المنطقة وكذلك رفض بعض السكان بيع قطعهم الأرضية لاستكمال مشروع تهيئة وتخطيط منطقة كبانو وتحويلها لمنطقة سياحية بشكل كامل، ففي شهر مارس 2016 قامت سلطة المنطقة الحرة بهدم المساكن العشوائية وتنفيذ المشروع السياحي وهو ما قوبل برفض واحتجاج كبير من طرف السكان مما أدى إلى توقف المشروع، ورغم ذلك عملت المنطقة الحرة على شراء بعض القطع الأرضية من سكان المنطقة واستكمال مشروع التهيئة، وبعد سنتين نجحت سلطة المنطقة الحرة في تسويق العقار بهذه المنطقة السياحية والترويج لها لتصبح وجهة لسكن رجال الأعمال والموظفين السامين، وبدأت سلطة المنطقة الحرة تسويق العقار بمنطقة كبانو عبر إعلان صدر بتاريخ مارس 2022، يتضمن أنّ هذا العقار صالح لبناء الإقامات الثانوية وأغراض الراحة والاستجمام، ليتم تشييد مباني كبيرة وقصور فاخرة عليها بعد ذلك.

3 . 2 . بناء كورنيش كبانو: انطلق في مايو 2015 مشروع إنشاء كورنيش قبالة منطقة "كبانو"، ورافق هذا المشروع إعلان الترخيص 112 شركة للخدمات وخلق 540 فرصة عمل، كما تم إطلاق أشغال طريق كورنيش كبانو وطريق الالتفاف حول مدينة نواذيبو خلال

نهاية سنة 2015، ويضمن هذا الطريق فك العزلة عن منطقة كبانو، ويمتد كورنيش كبانو على مسافة تتراوح ما بين 9 . 10 كلم وبعرض يبلغ 7م، وأشرفت على تنفيذه الموريتانية للأشغال العامة منتدبة من طرف سلطة منطقة نواذيبو الحرة، وبلغت تكلفة المشروع حوالي 910 مليون أوقية قديمة من الموارد الذاتية لسلطة منطقة نواذيبو الحرة، ويساهم هذا المشروع في فك العزلة عن منطقة كبانو وتشجيع الفاعلين في مجال السياحة للولوج إلى منطقة كبانو والاستثمار فيها (امبيريك، 2021).

إن الديناميكية التي أدى إليها تطوير منطقة نواذيبو الحرة ستجذب الفائدة لمختلف القطاعات السياحية بما في ذلك السياحة الوطنية وبشكل خاص سياحة الأعمال، ويتعلق الأمر بتطوير عرض سياحي أكثر تنوعًا بالاعتماد على المزايا التي يوفرها هذا الحيز الترابي والأملاك العقارية والثقافة الطبيعية الاستثنائية، ولوحظ مؤخرًا أنّ معظم المواطنين الذين كانوا يأخذون الراحة والنزهة خارج الوطن باتت مدينة نواذيبو مأوى للراحة والاستجمام وخاصة في فصل الصيف، وفي هذا الإطار قامت سلطة منطقة نواذيبو الحرة بتشجيع تطوير مناطق الفنادق عبر منح الاعتماد لمشاريع رائدة من شأنها أنْ تساهم في زيادة قدرات الاستقبال والضيوف في المدينة، وقُدِر عدد الفنادق بالمدينة في سنة 2020 بحوالي 20 فندقًا.

وفي نهاية ديسمبر سنة 2024 أعلنت سلطة المنطقة الحرة عن إطلاق المشروع السياحي الجديد بمنطقة "كبانو 1" والذي يهدف إلى تدعيم السياحة بالمنطقة وتنشيطها وتطوير بنيتها التحتية السياحية، خاصة أنّ المشروع كبير ومتنوع، حيث يضم قرية سياحية تتوفر على 150 وحدة سكنية ومستوصف ومسجد وملعب رياضي، هذا إضافة إلى كورنيش "كبانو" الذي وصل إلى مراحل متقدمة، وقدرت تكاليف هذا المشروع ب 26 مليون دولار وسيتم تنفيذه خلال سنتين ونصف السنة، وتتولى شركة صينية أعمال هذا المشروع (الرابي، 2024).

3 . 3 . تدشين منشآت سياحية جديدة: ركّزت سلطة المنطقة الحرة على المنشآت السياحية المتمثلة في تشييد المنتجعات والفنادق التي تعمل بمعايير سياحية عالمية، وتنفيذًا لذلك دشنت سلطة المنطقة الحرة سنة 2016 منشآت سياحية في مدينة نواذيبو، وتتكون هذه المنشآت من فندقين يضم الأول منهما 18 جناحًا و12 غرفة فيما يتكون الفندق الثاني من 4 طوابق و28 غرفة إضافة إلى مكاتب وقاعة للاستقبال ومطعم ومقهى، وتضمن هذه الفنادق إضفاء

قيمة سياحية وخدمية جديدة للمدينة، وذلك ما يُعدّ إنجازًا للمنطقة الحرة الساعية إلى تطوير المنشآت والمرافق السياحية في المدينة، وسعيًا منها في ذلك أطلقت سلطة المنطقة مشروع 10 فنادق سنة 2015، ودشن منها اثنان سنة 2016، وأربعة في السنوات 2017 . 2020، وهذه الفنادق تُعدّ إسهامًا كبيرًا من المنطقة الحرة في مجال تطوير قطاع السياحة والخدمات الفندقية على مستوى المدينة، إضافة إلى اعتماد المنطقة الحرة 14 مشروعًا سياحيًا بداية من سنة 2020 بما في ذلك فنادق من الدرجة الأولى دخل بعضها حيز التنفيذ، وفي مايو سنة 2024 تمّ التنسيق مع شركة سياحية لإنشاء مطعم عملاق (خمسة نجوم) بمدينة نواذيبو يحقق تطلعات المنطقة الحرة لتطوير السياحية والخدمات المرتبطة بها، خاصة أنّ المطعم سيتم تشييده على الشاطئ بالمنطقة السياحية في المدينة، وهذه الشركة السياحية هي "سوماسيرت" التابعة لشركة "اسنيم" (امبيريك، 2021).

وبالإضافة لذلك فقد عملت سلطة المنطقة الحرة على إعداد مخطط عصري للقطب السياحي يضم المناطق السياحية الحيوية بالمدينة واستهلت ذلك سنة 2021 بتخطيط وتأهيل منطقتي (خليج 1 وخليج 2) باستصلاح مساحة تزيد على 300 هكتار، وتزويدها بشبكية طرقية ومائية وكهربائية مما خلق قيمة مضافة لهذه المنطقة السياحية كما تمت توسعة الشبكة الطرقية وعصرنتها.

رابعًا: نتائج الدراسة:

تركّز الدراسة على أبرز الإنجازات التي حققته منطقة نواذيبو الحرة في تطوير القطاعات الاستثمارية الحيوية، مع إبراز أثر هذه الإنجازات على الديناميكية الاقتصادية للمدينة، انطلاقًا من ذلك خرجنا بالنتائج الآتية:

1. تطوير البنية التحتية للموانئ: ساهمت جهود تحديث ميناء نواذيبو المستقل وإطلاق مشاريع الميناء العميق في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتسهيل حركة التنقل البحري، وتوسيع قدرات التخزين والخدمات اللوجستية، ما أدى إلى تعزيز نشاط التجارة البحرية وجذب الاستثمارات المرتبطة بالخدمات المينائية.

2. تعزيز قطاع الصيد البحري: أدى إنشاء وحدات التحويل وتحسين سلاسل التبريد والتصدير إلى رفع القيمة المضافة للمنتجات السمكية، وضمان استدامة الموارد البحرية، كما ساهمت هذه التدخّلات في تنظيم عمليات الصيد وتطوير البنية الإنتاجية، مما دعم الاستقرار

الاقتصادي للقطاع وخلق فرص عمل محلية.

3. تطوير القطاع السياحي: أسهمت مشاريع تهيئة المرافق والشواطئ، بما في ذلك تطوير كورنيش المدينة ومنطقة "كبانو" في زيادة جاذبية نواذيبو كوجهة سياحية واستثمارية، وعزز هذا التطوير من التنوع الاقتصادي للمدينة وجعلها محورًا للأنشطة السياحية والثقافية على المستوى المحلي والإقليمي.

4. تعزيز القدرة التنافسية للمدينة: أدت جميع هذه الجهود المترابطة إلى رفع مستوى مدينة نواذيبو قطبًا استثماريًا واعدًا، ما ساهم في جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وتنمية الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، وتحقيق أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية.

خامسًا: التوصيات: استنادًا إلى النتائج المحققة من تطوير القطاعات الاستثمارية في منطقة نواذيبو الحرة، توصي الدراسة بمجموعة من الإجراءات والسياسات لتعزيز أثر هذه الإنجازات، وضمان استدامة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المدينة كمركز استثماري وسياحي متقدم.

1. تطوير مستدام للبنية التحتية للموانئ: يوصى بالاستثمار المستمر في توسيع مرافق ميناء نواذيبو العميق، مع اعتماد تقنيات حديثة لإدارة الحركة البحرية والخدمات اللوجستية، كما ينبغي تعزيز الربط بين الميناء والشبكات الطرقية ومحاور النقل الحضري للمدينة لضمان التنقل الداخلي والخارجي، ودعم المشاريع الاقتصادية المرتبطة بالموانئ.

2. دعم الابتكار والتطوير في قطاع الصيد البحري: يجب تعزيز برامج البحث والتطوير لتحسين أساليب الصيد والتحويل وتطبيق نظم رقابة فعالة لصمان الاستدامة البيئية للموارد البحرية، كما يجب إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير سلاسل القيمة السمكية وزيادة فرص التدريب المهني، بما يرفع من إنتاجية القطاع ويزيد من فرص العمل المحلية.

3. تعزيز القطاع السياحي والثقافي: ينبغي تنفيذ خطط شاملة لتطوير المناطق السياحية والثقافية في المدينة، بما يشمل تطوير الشواطئ والمرافق الترفيهية وتنظيم الفعاليات المحلية والإقليمية، بالإضافة إلى إنشاء برامج تسويق سياحي فعّالة لجذب السياح والمستثمرين، وتحفيز الاستثمارات في قطاع الضيافة والخدمات السياحية.

4 . رفع القدرة التنافسية الاقتصادية للمدينة: يوصى بتبني استراتيجيات لتحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي، بما في ذلك تبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم حوافز ضريبية وجمركية

للمستثمرين، كما يجب دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقطاع الخدمات لتوسيع التنوع الاقتصادي، وتعزيز التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لضمان أثر تنموي مستدام على المستويين المحلي والإقليمي.

5 . تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية: ينبغي دمج معايير الاستدامة البيئية في كل مشاريع الاستثمار، بما في ذلك إدارة المخلفات والتخطيط العمراني، إضافة إلى دعم المجتمعات المحلية لضمان استفادة السكان كم فرص العمل وتحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة.

المصادر والمراجع:

– أبورميلة، سعد ابريك السنوسي، (2025)، **دور إدارة المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الخارجية، دراسة ميدانية على المنطقة الحرة سرت**، مجلة أبحاث، مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الآداب بجامعة سرت، المجلد 17، العدد 2.

http://doi.org/10.37375/aj.v17i2.3502

– سلطة منطقة نواذيبو الحرة، (2017)، **التقرير السنوي لمنطقة نواذيبو الحرة، وزارة الاقتصاد والمالية**، موريتانيا.

– سلطة منطقة نواذيبو الحرة، (2018)، **التقرير السنوي لمنطقة نواذيبو الحرة، وزارة الاقتصاد والمالية**، موريتانيا.

– الموقع الإلكتروني لمنطقة نواذيبو الحرة (2023)، على الرابط الآتي:

https://www.ndbfreezone.mr

– نبيه، مُحَمَّد البدري مُحَمَّد، (2007)، **مواقع الموانئ والمناطق الحرة: دراسة جغرافية ونماذج عربية وعالمية**، ضمن أعمال المؤتمر السنوي الثاني عشر بجامعة عين شمس: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، وحدة بحوث الأزمات، كلية التجارة، القاهرة.

– مقابلة مع أحمد ول الرابي، عامل بمشروع "كورنيش كبانو"، (11 12 ,2024)

– مقابلة مع ألمين ولد زيدان، عامل بميناء خليج الراحة، (03 /12/ 2024).

– مؤسسة ميناء خليج الراحة، التقرير السنوي لميناء خليج الراحة، موريتانيا، (2023)

– دور المنطقة الحرة في تطوير ميناء نواذيبو المستقل (2022)على الموقع الالكتروني:

http://www.alhassad.net/article12893.html

– مقابلة مع سيدي ول عثمان، مسؤول بقسم المشاريع بالمنطقة الحرة .(23 10 ,2023)

– مقابلة مع عبد الله ول امبيريك، رئيس قسم النظافة بالمنطقة الحرة، (08 04 ,2021)

– مقابلة مع مُحَمَّد سالم ولد مولود، عامل في ميناء نواذيبو المستقل (02 12 ,2024)

- يحيى التقي (2021) **مدينة نواذيبو والمنطقة الحرة (الواقع والآفاق)** بحث لاستكمال متطلبات الماستر في الجغرافيا، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.